

مشروع البرنامج الوطني الفلسطيني المقترح من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) غزة، آب/أغسطس 2002.* [مقتطفات]

[.....]

أولاً: الأهداف الاستراتيجية الراهنة

1. إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني للأراضي المحتلة في 5 حزيران [يونيو] 1967 بما في ذلك القدس.
 2. إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على كل الأراضي المحتلة عام 1967.
 3. صون وحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها وفقاً لما ورد في القرار 194 لعام 1948.
- إن تحديدنا لهذه الأهداف الذي ينطلق من التأكيد على ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني، يتطلب العمل المشترك كمهمة كفاحية ووطنية راهنة، وعلى كل الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية، من أجل وقف الإرهاب والعدوان الإسرائيلي ضد شعبنا وفرض الانسحاب الفوري من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وضمان احترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ثانياً: الوسائل

1. الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي ووسائل وأشكال كفاحية يمارسها شعبنا بما يخدم تحقيق أهدافه الوطنية.
2. التأكيد على شرعية مقاومتنا للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.
3. التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي ومهم وإبراز البعد والطابع التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية، والتأكيد على أهمية وضرورة العمل من أجل تأييد وحشد هذه الدوائر لمصلحة نضالنا الوطني.

* "الحياة" (لندن)، 2002/8/14.

ثالثاً: الوضع الداخلي

1. تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع، تجسد الوحدة الوطنية وتحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني وإقرار السياسة والممارسة العملية، وتعزيزاً لوحدة المرجعية ووحدة القرار والعمل والمقاومة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. وتتحمل القيادة الوطنية الموحدة مسؤولية قيادة العمل الوطني الفلسطيني لفترة مؤقتة وحتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ابتداء من المجلس الوطني الفلسطيني ولمؤسسات السلطة والمجتمع الفلسطيني (مجلس تشريعي، بلديات، اتحادات شعبية، نقابات مهنية... إلخ) بما يفعل هذه المؤسسات ويحقق مشاركة الجميع فيها.
2. إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الداخلي الفلسطيني، وبناء مؤسسات الشعب والمجتمع على أسس ديمقراطية تكفل العدل والمساواة وممارسة التعددية السياسية واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام القضاء والالتزام بأحكامه وضمان الحريات العامة والخاصة بما في ذلك ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر في إطار حكم القانون.
3. التأكيد على مبدأ الشفافية والمساءلة وصيانة الأموال والممتلكات العامة ومحاسبة كل من أساء استخدام المنصب أو المال العام وفقاً للقانون.
4. الأخذ بسياسة اقتصادية توجه الموارد المتاحة نحو تعزيز مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني واعتماد [سياسة] تقشف، تنهي الهدر والتبذير للمال العام، وتنهى امتيازات كبار المسؤولين، والعمل على التوزيع العادل لعبء مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي بين جميع فئات الشعب الفلسطيني، وإنشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي ودعم الصمود لتلقي وتوحيد قنوات الدعم والمساندة الشعبية المحلية والخارجية.
5. رفض تدخل الإدارة الأميركية والإسرائيلية، وأية جهات خارجية في الشؤون الداخلية الفلسطينية، ورفض كل محاولات فرض الوصاية على شعبنا والمساس بالشرعية الفلسطينية، وحق شعبنا في تحديد قيادته بحرية، وانتخاب القيادة التي تمثله.

رابعاً: الحوار الوطني

تتم الدعوة لحوار وطني شامل على الأسس الواردة أعلاه، لبلورة البرنامج الوطني المشترك وآليات العمل الوطني للمرحلة الراهنة.

لجنة المتابعة العليا

للقوى الوطنية والإسلامية

غزة آب (أغسطس) 2002

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx